



Activating the application of forensic accounting techniques to eliminate accounting fraud practices in government departments

Maitham Neamah Obaid ALabdaly^{*a}

General Directorate of Education/ Najaf/ Iraq.

Abstract

The research aims to shed light on forensic accounting techniques to reduce accounting fraud practices in Iraqi government units. The research problem is represented in the weakness of the control system applied in these units and its inability to detect manipulation and fraud, whether in the financial or administrative aspect. The research was based on two main hypotheses to measure the relationship of association and influence between applying forensic accounting techniques and reducing accounting fraud. The validity of the hypotheses was proven through the statistical analyses of the answers of the research sample based on the questionnaire form allocated for this purpose. The survey data was collected and analyzed to determine the opinions of a sample of employees and academics with expertise in a sample of government sector units operating in Najaf Governorate and the importance and feasibility of employing forensic accounting techniques to reduce accounting fraud. The results indicate that forensic accounting is essential in reducing corruption and fraud cases, as it possesses modern and advanced techniques and methods to detect them. Finally, the research concluded that government units must take proactive measures to confront the risks of fraud in order to enhance the effectiveness of defense lines and build strong foundations to reduce and deter it. Hence, this research came to address the mechanism of applying forensic accounting techniques within a comprehensive framework in an attempt to search for the impact and relationship between them and improve the accounting system used in Iraqi government units.

Information

Received: 8/6/2024
Revised: 10/7/2024
Accepted: 11/7/2024
Published: 30/9/2024

Keywords:

Forensic accounting
accounting fraud
forensic accounting
techniques

تفعيل تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للتخلص من ممارسات الاحتيال المحاسبي في الدوائر الحكومية

ميثم نعمة عبيد العبدلي*

a المديرية العامة للتربية ، النجف، العراق.

الملخص

يسعى البحث الى تحقيق هدفه في تسليط الضوء على تقنيات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي الحاصلة في الوحدات الحكومية العراقية، اذ تتمثل مشكلة البحث في ضعف نظام الرقابة المطبق في تلك الوحدات وعدم قدرته في الكشف عن حالات التلاعب والاحتيال سواء في الجانب المالي او الإداري واستند البحث على فرضيتين رئيسيتين لقياس علاقة الارتباط والتأثير بين تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية الحد من عمليات الاحتيال المحاسبي. وتم اثبات صحة الفرضيات عن طريق نتائج التحليلات الإحصائية لإجابات عينة البحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي خصصت لهذا الغرض اذ تم جمع وتحليل بيانات الاستقصاء لأراء عينة من الموظفين والأكاديميين ذوي الاختصاص في عينة من وحدات القطاع الحكومي العاملة في محافظة النجف الاشراف للوقوف على اهمية وجدوى توظيف تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المحاسبي وتشير النتائج وبشكل واضح الى ان المحاسبة القضائية لها دور مهم في الحد من حالات الفساد والغش كونها تمتلك تقنيات وأساليب حديثة ومتطورة في الكشف عنها. وأخيرا توصل البحث الى ضرورة اتخاذ الوحدات الحكومية الإجراءات الاستباقية لمواجهة مخاطر الاحتيال من اجل تعزيز فعالية خطوط الدفاع وبناء أسس قوية للحد منه وردعه.

* Corresponding author: E-mail addresses: maithamalabdaly12@gmail.com.

ومن هنا جاء هذا البحث ليتناول الية تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية ضمن إطار شامل في محاولة البحث عن الاثر والعلاقة بينها وبين تحسين النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية العراقية.
الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الاحتيال المحاسبي، تقنيات المحاسبة القضائية.

المقدمة:

يعد مفهوم المحاسبة القضائية من المفاهيم المهمة والحيوية في عالم المحاسبة ظهر نتيجة حالات الفساد الكبيرة في المؤسسات العالمية وأصبحت محل اهتمام كبير للمنظمات العالمية والحكومات اذ سعى البحث الى اثبات ان تقنيات المحاسبة القضائية هي السبيل الوحيد الذي يجب على الوحدات الحكومية ان تلتزم بها وتطبقها بأحكام من أجل ضمان السير في الطريق الصحيح وصولاً الى تحقيق الاهداف المرغوبة والمعبرة عن الاداء الافضل كما تطرق البحث الى التعرف على كيفية تفعيل تلك التقنيات وعلاقتها بالحد من عمليات الاحتيال. ومما لا شك ان اغلب الوحدات الحكومية على الصعيد العالمي وباختلاف توجهاتها (قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية) تعاني من ارتفاع في معدلات الفساد والاحتيال سواء المالي أو الإداري، الا ان ذلك يختلف من حيث حجم ونسبة تغلغل الفساد من بلد الى اخر فنجد ان الدول النامية تكثر فيها معدلات الفساد مقارنة بالدول المتقدمة حسب تقرير (منظمة الشفافية الدولية) وذلك نتيجة وجود خلل أو ضعف في الأنظمة الرقابية المطبقة الامر الذي ينعكس سلباً في تطبيق القوانين والتعليمات التي تحد من عمليات الاحتيال المالي. اما على مستوى العراق فقد شهدت الوحدات الحكومية العراقية في الفترة ما بعد سنة 2003 تفشي كبير في معدلات الفساد الإداري والمالي نتيجة ضعف وغياب القوانين والتعليمات الحكومية على حد سواء فضلاً عن التدخلات السياسية وعدم استقرار البلد في ضل الازمات المتكررة الامر الذي نتج عنه هدر واسراف في المال العام بمعدلات كبيرة جدا كان له انعكاسات سيئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر فإن الفكر المحاسبي تعرض الى انتقادات كثيرة بسبب قصوره في وضع الحلول المناسبة لحالات الاحتيال المحاسبي وبالتالي أصبحت هناك ضرورة في اكتشاف الوسائل الحديثة لمواجهة ممارسات الاحتيال المحاسبي مما أدى الى زيادة اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بضرورة إيجاد السبل الكفيلة في معالجة تلك الممارسات وقد تمخض عن تلك الجهود اتباع اليات متعددة ومختلفة مثل تفعيل قواعد واليات حوكمة الشركات، وتطوير معايير المراجعة والرقابة بشكل أكثر صرامة، ومن هذه الليات ظهرت المحاسبة القضائية (الجنائية) وأصبحت من الليات المهمة في مجال مكافحة حالات الفساد المالي والإداري. اذ تمثل جزءاً حيويماً من المجال القانوني والمحاسبي، حيث تهدف إلى توفير دعم فني وخبرات محاسبية متقدمة للأنظمة القضائية ويُعتبر الهدف الرئيسي منها هو تحقيق العدالة المالية من خلال تحليل وفهم البيانات المالية بطرق علمية دقيقة وموثوقة. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث ليؤكد على أهمية الدور الكبير الذي تقوم به تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات عمليات الاحتيال المحاسبي والوظيفي من خلال التركيز على المفاهيم المختلفة في إطار شامل يوضح الية دعم

تقنيات المحاسبة القضائية في تحسين النظام المحاسبي. لذا جاء هذا البحث مقسم في أربع مباحث تناول الأول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد تناول الجانب النظري للتعرف على المحاسبة القضائية، الافاق والمجالات التي تغطيها في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي حيث تم عرض النتائج التي تم التوصل اليها واخيرا جاء المبحث الرابع لعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري الذي بات مستشرياً في جميع مفاصل الدولة مقابل ضعف أنظمة الرقابة المطبقة في الوحدات الحكومية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية " هل هنالك تأثير لتفعيل تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المحاسبي في الوحدات الحكومية العراقية".

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الأهمية الحيوية والحساسة للموضوع الذي يتناوله والمتضمن تفعيل تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المحاسبي فبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية الا انه لا يوجد هناك توجه حقيقي من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق على تطبيقها وهذا ما يفسر الغياب الواضح لتطبيق تقنياتها بل وحتى عدم اعتمادها ضمن الدراسات الاكاديمية. كما يكتسب البحث أهمية خاصة في مجال العمل المحاسبي اذ يساعد البحث في هذا المجال على فهم الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح المالية والمحاسبية المعمول بها ومن هنا جاء هذا البحث ليوضح الية تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية في إطار شامل لغرض التعرف على الدور الكبير والمهم الذي تستطيع ان تقوم به في ظل المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الوحدات الحكومية العراقية.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تسليط الضوء على الاسس النظرية والعملية ومزايا تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية، فضلاً عن اختبار دور تطبيقها في الحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي والوظيفي.

فرضية البحث:

بناءً على مشكلة البحث ولتحقيق اهدافه فإنه يستند الى فرضيتين رئيسيتين لقياس علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث وكما يلي: -

الفرضية الأولى: " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال المحاسبي"
الفرضية الثانية: " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال المحاسبي"

منهج البحث:

أ- الجانب النظري: تم اتباع المنهج الاستقرائي في بناء الإطار العلمي لأبعاد مشكلة البحث وهدفه وذلك من خلال الاعتماد على الابحاث والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ب- الجانب العملي: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتصميم استبانة استبيان وتوزيعها على عينة مختارة من المختصين في الأمور المحاسبية والقانونية والإدارية لمعرفة آرائهم وتحليلها والخروج بعدة استنتاجات وتوصيات تتسجم مع اهداف البحث.

الإطار النظري

أولاً. مدخل نحو المحاسبة القضائية، الافاق والمجالات التي تغطيها

1. التعريف بالمحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية هي فرع من فروع المحاسبة المهنية اذ تعد تابعة لمعاهد المحاسبة المهنية وبالرغم من وجودها على ارض الواقع منذ مدة طويلة الا انه لم يتم اعتمادها بشكل رسمي الا في عام 1946 عندما قام (Maurice E. Peloubet) وهو شريك في شركة (a New York) للمحاسبة بنشر مقال في مجلة المحاسبة بعنوان (المحاسبة الجنائية) ومنذ ذلك الوقت اخذ مصطلح المحاسبة القضائية يتطور بصورة كبيرة في الاديات المحاسبية خصوصاً بعد الازمات المالية التي حصلت في القرن العشرين وحالات الإفلاس التي تعرضت لها كبريات الشركات مثل (Tyco & Enron) نتيجة عمليات الفساد والاحتيال المالي التي حصلت فيها وقد تباينت وجهات نظر الباحثين في تعريف المحاسبة القضائية فقد عرفها (Okoye & Ndidika,2009: 39) على انها مجال الممارسة المتخصصة في المحاسبة الذي يصف الالتزامات المالية الناتجة عن نزاع فعلي أو متوقع يعمل على توفير تحليلاً محاسبياً مستنداً للقضاء والذي يشكل أساساً للمناقشة وحل النزاعات في نهاية المطاف. ويتفق معه (Leiner & Young, 2008: 3) اذ وصفوا المحاسبة القضائية بانها تطبيق المهارات التحقيقية والتحليلية لغرض حل المسائل المالية بطريقة تلي المعايير المطلوبة من قبل المحاكم.

في ضوء ما تقدم يتضح لنا ان المحاسبة القضائية تركز على مسألة التحليل المحاسبي في حل المنازعات القانونية ذلك يعني ان المحاسب القضائي على العكس من المدقق التقليدي تكون لديه القدرة على التحليل والاستقصاء من اجل تقديم الحلول المناسبة. وفي عام 2015 قدم Huber & DiGabriele التعريف الأكثر شمولاً للمحاسبة القضائية مفاده "مجال متعدد التخصصات يشمل كلاً من المهنة والصناعة حيث يتم الخلاف حول المطالبات الاقتصادية والمالية المدنية أو الجنائية التي تحصل داخل الهياكل السياسية القائمة وتكون مدعومة بالنظريات والأساليب والإجراءات في مجالات القانون والمراجعة والمحاسبة والمالية والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة (Huber & DiGabriele,2015:6). ان التعاريف اعلاه تكاد ان تعطي صورة واضحة عن ماهية المحاسبة

القضائية , اذ اشارت تلك التعاريف على ضرورة توفر المعرفة المحاسبية والفنية والقانونية فضلاً عن مهارات التحري من اجل ان تتوفر القدرة على كشف حالات الاحتيال والفساد وفي هذا السياق يرى الباحث ان المحاسبة القضائية هي تطبيق مفاهيم وتقنيات المحاسبة على المشاكل القانونية حيث يتم إثبات المسألة عن الاحتيال من خلال توفير المعلومات التي من المفترض استخدامها كدليل خاص للأغراض القانونية والتي من شأنها توفر دليلاً شاملاً حول عمليات الاحتيال والفساد المالي.

2. الحاجة الى المحاسبة القضائية

ان الحاجة إلى المحاسبة القضائية تُعزى إلى حقيقة مفادها أن نظام التدقيق في الوحدة الاقتصادية قد فشل في اكتشاف أخطاء معينة في النظام المالي والإداري فالمحاسبة القضائية في حد ذاتها ليست حديثة الظهور ومع ذلك فإن الفضاء المحاسبية الأخيرة بما في ذلك فضيحة Enron وهي من كبريات الشركات في مجال الطاقة والتي انهارت نتيجة الاحتيال الضخم أضافت زخماً كبيراً للبحث عن خيار قابل للتطبيق في التعامل مع الاحتيال المحاسبي ومن هنا يمكن تحديد اهم الأسباب التي تحدد الحاجة لخدمات تقنيات المحاسبة الجنائية فيما يلي: (Okoye,2011:2) & (Okoye,2009:8) أ. أن دمج تقنيات المحاسبة القضائية الحديثة في المراجعة التقليدية يعتبر أمر ضروري لتسليح مهنة المحاسبة للتعامل بفعالية مع مشكلة اكتشاف خطط الاحتيال العنقرية. ب. فشل لجنة المراجعة والتدقيق الداخلي في الكشف عن الجوانب الخفية للاحتيال المحاسبي. ج. الأسلوب المخترق في كثير من الأحيان لتعيين المدققين القانونيين والافتقار الواضح لاستقلالية المدققين الداخليين. د. بالنظر إلى الأثر المدمر للفساد على اقتصاد أي دولة وتأثيره على زيادة الفقر فانه من الضروري التعامل مع مكافحة الفساد بعزم جديد وبما أن الفاسدين يتخذون طرقاً جديدة لكسب الأموال غير المشروعة وإخفائها فإن منفي القانون وأصحاب المصلحة ينقلون المهن لدعم خبراتهم في محاربة الفساد وعليه يحتل المحاسبين القضائيين مكانة خاصة جداً في هذه المعركة حيث يمكنهم المساعدة في الكشف عن أشكال مختلفة من الاحتيال المؤسسي والشخصي. ه. أصبحت الأعمال معقدة وبالتالي يصعب على الموظفين العاديين اكتشاف أي مخالفة أو احتيال في المعاملات ونتيجة لذلك فإن عمليات المراجعة سواء الخارجية أو الداخلية غير كافية وبالتالي يُنظر إلى المحاسبة الجنائية على أنها أداة مناسبة لتقديم أعلى مستوى من التأكيد ولإضفاء المصداقية على البيانات المالية. و. أصبحت النزاعات التجارية أكثر تعقيداً وغالباً ما يحتاج المتقاضون إلى مستشارين وخبراء ماليين واضحين وذوي مصداقية لتفسير وشرح الجوانب المالية المعقدة لقضاياهم. ز. وفي هذا السياق نستطيع القول بانه لا يمكن ضمان تقنيات المراجعة التقليدية للكشف عن عمليات الاحتيال في كافة الظروف بسبب القيود الكامنة في عملية المراجعة الحديثة ومن هنا تأتي الحاجة إلى أسلوب أكثر قوة لوقف موجة الاحتيال وبالتالي سد فجوة التوقعات في التدقيق الناتجة عن عدم قدرة

مخالفات محتملة من داخل بيئة الشركة وخارجها سواء من المكاملة الهاتفية المجهولة أو البريد الإلكتروني من الموظفين الساخطين اذ يجب معالجة هذه المشاكل بسرعة وفعالية للسماح للشركة بمواصلة السعي لتحقيق أهدافها.

د. المسائل الجنائية: تستمر الجهود المبذولة من قبل المحاسبين والمدققين لمنع جرائم أصحاب الياقات البيضاء⁽¹⁾ في محاولة للفحص والتقييم والإبلاغ عن المعاملات المالية المتعلقة بالادعاءات ضد الأفراد والشركات في مجموعة متنوعة من المواقف مثل الحرق العمد والاحتيال (الرشاوى أو الاختلاس)

ه. مطالبات التأمين: يتطلب إعداد وتقييم مطالبات التأمين نيابة عن المؤمن عليهم وشركات التأمين مساعدة المحاسب القضائي لتقييم كل من سلامة وكمية المطالبة

و. الامتثال للقوانين والتعليمات: يمكن للمحاسبين القضائيين مساعدة الوحدات الاقتصادية على تحقيق الامتثال التنظيمي والتعاقد من خلال التأكد من أن الشركات تتبع التشريعات أو القانون أو شروط العقد المناسبة.

4. التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة التقليدية

إن ما يميز المحاسبة القضائية في مجال العمل هو مستوى التعاقدات بمعنى عند قبول المحاسب القضائي لمهمة معينة يتوقع أن تكون نتائجه أو تحليلاته عرضة للتدقيق العدائي أو القضائي أو المراجعة الإدارية وبالتالي فإنه يسعى إلى مستوى من التفاصيل الاستدلالية والدقة التحليلية التي ستكون مستدامة داخل الإطار القانوني لهذا الفحص أو المراجعة وفي هذا السياق يشير (Okoye & Ndidika,2009: 40) بان المحاسب القضائي يستخدم درجة عالية جدا من الشك المهني عند القيام بعمله بمعنى إنه لا يعتمد على قبول التفسيرات والمستندات في ظاهرها فضلا عن انه يتعمق في الحقائق والقضايا بشكل أعمق بكثير من المدقق التقليدي وبالتالي فان المحاسب القضائي يكون أكثر دراية بكيفية إساءة استخدام الموظفين للضوابط والتعليمات وأنواع الاحتيال المختلفة والمخططات والأساليب المستخدمة للتحايل على الضوابط الداخلية. وفيما يلي جدول يوضح اهم الفروق بين المحاسبة القضائية والمراجعة التقليدية.

جدول (1) التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة التقليدية

ت	المحاسبة القضائية	التدقيق الخارجي
1	المحاسبة القضائية تتم استجابة لحدث ما	التدقيق يكون إلزامي
2	يجب أن يمتلك المحاسبون القضائيين "عقلية التحقيق"	يجب أن يمتلك المدققون "شكًا مهنيًا"
3	تتعامل مع التحقيقات المالية	يقيس الامتثال لمعايير الإفصاح
4	النتائج تستخدم كدليل في المحكمة أو لحل النزاعات	الحصول على تأكيد معقول بان البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية
5	قد يركز المحاسب القضائي أكثر على المعاملات التي تبدو غير مادية	يركز المدقق بشكل أساسي على المعاملات المادية
6	تغطيتها تكون اوسع من مراجعة الحسابات التي تتعامل مع كل من القضايا المالية وغير المالية	تعلق المراجعة بشكل أساسي بالبيانات المالية والبند المتعلقة بها
7	تركز على الاستثناءات والاحداث الغريبة والمخالفات المحاسبية	تركز على اكتشاف الأخطاء والسهو في البيانات المحاسبية
8	تعتبر الاحتيال تحريفاً دولياً للتحقيقات المالية	الاحتيال هو تعمد تحريف الحقائق المالية ذات الطبيعة المادية

المصدر (Oyedokun,2015:10) & (Chukwunedu & Okoye,2011:6-7)

مهنة المحاسبة على التصدي بشكل مرض للاحتيال من تصور مستخدمي البيانات المالية.

3. مجالات المحاسبة القضائية

تغطي المحاسبة الجنائية المجالات التالية: (Singleton & Okaye,2009:4) & (Kasum,2009:6) & (Singleton & Singleton,2006:21-22)

أ. دعم التقاضي: في المرحلة المبكرة من تطوير المحاسبة القضائية كانت تركز بشكل أساسي على دعم التقاضي بالاعتماد على شهادة الخبراء ومع ذلك فإنه يُطلب من المحاسب القضائي إبداء الرأي بناءً على الحقائق التي يمكن معرفتها أو الكشف عنها حتى الآن بالتالي قد يتعين على المحاسب أن يصبح محققاً من نوع ما وفي بعض الحالات يعد المعلومات كنموذج لكيفية ظهور الأشياء إذا تم إجراؤها بشكل صحيح. وتشمل المجالات الرئيسية لخدمات دعم التقاضي المشاركة في كل مطالبات المسؤولية المهنية بالإضافة لمجموعة متنوعة من الدعاوى المدنية المدرجة في فئة مطالبات المسؤولية. يفيد دعم التقاضي في:

- الحصول على الوثائق اللازمة لدعم أو دحض التعويض.
- مراجعة الوثائق ذات العلاقة لتشكيل تقييم أولي للحالة في منطقة خسارة محددة.
- الحضور في امتحان الاكتشاف لمراجعة الشهادة والمساعدة في فهم القضايا المالية وصياغة أسئلة إضافية يتم طرحها.
- ب. المحاسبة الاستقصائية: وتمثل الاتجاه الحديث في المحاسبة القضائية اذ تنطوي على البحث عن الأدلة على وجود السلوك الإجرامي ومن ثم تديد أو دعم الأضرار بمعنى انها ترتبط بالتحقيق في المسائل الجنائية. تفيد المحاسبة الاستقصائية في:
- تستعرض الواقع الحالي وتقدم اقتراحات بشأن مسارات العمل الممكنة.
- المساعدة في حماية الأصول واستردادها.
- التنسيق مع الخبراء الآخرين بما في ذلك المحققين الخاصين والمهندسين الاستشاريين.
- ج.تحقيقات الشركات: تتفاعل الشركات مع المخاوف التي تنشأ من خلال عدد من المصادر التي قد تشير إلى ارتكاب

1. عمال الياقات البيضاء:(White-collar Workers) هو مصطلح غربي يطلق على أولئك الناس الذين يقومون بعمل «ذهني» مكتبي مثل المديرين والمتخصصين.

المحتال مالياً لكنه يتلقى بدلاً من ذلك منفعة شخصية غير معلنة.

- الرشوة: هي عندما يتم تقديم المال (أو أي شيء آخر ذي قيمة) من أجل التأثير على موقف معين.
- الابتزاز: هو عكس الرشوة ويحدث عندما يُطلب المال (بدلاً من تقديمه) من أجل تأمين نتيجة معينة.
- د. **الاحتيال المحاسبي:** قد ينطوي الاحتيال على استخدام الأرقام المحاسبية وغالباً ما يظهر الاحتيال الذي يتضمن أرقام المحاسبة من خلال التلاعب بأرقام المحاسبة المستخدمة لإنشاء التقارير المالية ويشمل: -
- التغيير أو التلاعب في السجلات المالية المادية أو المستندات الداعمة أو المعاملات التجارية.
- التحريف المتعمد أو الحذف أو التحريف للأحداث أو المعاملات أو الحسابات أو غيرها من المعلومات الهامة التي يتم منها إعداد القوائم المالية.
- سوء التطبيق المتعمد وسوء تفسير معايير المحاسبة والمبادئ والسياسات والطرق المستخدمة لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية.
- استخدام تقنيات المحاسبة العدوانية مثل استراتيجيات إدارة الأرباح غير المشروعة.
- التلاعب بالممارسات المحاسبية بموجب معايير محاسبية قائمة على القواعد أو المبادئ التي تسمح للشركات بإخفاء الجوهر الاقتصادي لأدائها.

2. دوافع الاحتيال

هناك عدة دوافع وأسباب مشتركة يكمن على أثرها حدوث عملية الاحتيال في الوحدة الاقتصادية هذه الدوافع يمكن مناقشتها من خلال ما يلي:

أ. نظرية مثلث الاحتيال (Fraud Triangle):

وهو تمثيل ثلاثي للظروف التي يمكن أن تسبب في ارتكاب الأشخاص لأعمال احتيالية يعمل كمساعد مفيد للمحاسب القضائي في عمليات التفاوض كما يساعد أيضاً في منع الاحتيال واكتشافه. وهناك ثلاثة دوافع للاحتيال هي:

● الضغوط (الدوافع):

في كثير من الأحيان يواجه الموظف اشكال مختلفة من الضغوط سواء في العمل او الحياة الشخصية مثلا رغبة الموظف في الحصول على ترقية أو ان ينظر اليه كشخص ناجح أو ينال تقدير الإدارة كلها تعتبر من الظروف التي تجبر الفرد على ارتكاب الاحتيال وغالباً ما يبدأ الاحتيال عندما يتورط الشخص في التزامات مالية لا يمكن السيطرة عليها وبالتالي عدم القدرة على الإفصاح بها للأخرين. وعليه عادة ما يرتبط ارتكاب الاحتيال بالضغوط الشخصية او ضغوط المؤسسة على الفرد كما يمكن ان يقوم الموظف باستغلال موقعه في العمل تحت غطاء رسمي يحميه من المسائلة مثل حماية الأحزاب السياسية لأعضائها الامر الذي يزيد من حالات الاحتيال. (الجزاوي والزرفي، 2018: 45)

● الفرصة:

عند وجود الحافز لارتكاب الاحتيال سيسعى الجاني إلى فرصة لأداء الفعل الاحتيالي وهناك إجماع في الأدبيات

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول بان المحاسبة القضائية على العكس من المراجعة التقليدية تقوم بالبحث عن الأدلة القطعية لغرض اكتشاف عمليات الاحتيال المالية والإدارية بينما في المراجعة التقليدية يتم البحث عن التحريف المتعمد في السجلات المالية لغرض ابداء رأي فني محايد في عدالة القوائم المالية ذلك يعني ان المحاسبة القضائية تكون أكثر استباقية في عملية فحص السجلات المحاسبية كونها لا تفترض نزاهة الإدارة في كافة الظروف وليس لها علاقة بالضمانات او المعايير المحاسبية الامر الذي يجعلها أقرب الى اكتشاف الاحتيال.

ثانياً. الاحتيال المحاسبي، المفهوم والأسباب والتقنيات المستخدمة في الحد منه

1. التعريف بالاحتيال المحاسبي

للاحتيال العديد من التعاريف التي يتم تصنيفها بطرق مختلفة اذ يعد الفهم الصحيح لهذه التعاريف أمراً أساسياً لمنع الاحتيال واكتشافه وفي هذا الصدد سيتم التطرق الى مجموعة من التعاريف اذ تعرف جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) الاحتيال المهني (احتيال الموظف) على أنه استغلال مهنة الفرد لتحقيق مكاسب شخصية من خلال إساءة الاستخدام أو السرقة المتعمدة لموارد أو أصول الوحدة الاقتصادية المستخدمة، في حين عرفت الاحتيال في البيانات المالية على أنه التحريف المتعمد للوضع المالي للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال تحريف القوائم المالية من أجل خداع المستخدمين (Singleton,2010:41) كذلك يعرف (معيان التدقيق الدولي 240) الاحتيال بأنه فعل متعمد يقوم به فرد أو أكثر من بين الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الطرف الثالث والذي يتضمن استخدام الخداع للحصول على منافع غير عادلة أو غير قانونية. (ISA 240,2010:159) وعليه يمكن القول بان الاحتيال هو ظاهرة عالمية تؤثر على جميع الدول وجميع القطاعات اذ يشمل مجموعة واسعة من الممارسات غير المشروعة والأفعال غير القانونية التي تنطوي على خداع أو تحريف متعمد بهدف الحصول على منافع شخصية.

2. أنواع الاحتيال

تختلف عمليات الاحتيال طبقاً لنشاط الوحدة الاقتصادية وعملياتها التشغيلية اذ ينشأ الاحتيال نتيجة العلاقة بين مرتكب الاحتيال والجهة التي تضررت منه ويقسم الى (Louwers & (Oyedokun,2015:4) & (2015:128)

أ. **الاحتيال الإداري:** هو احتيال متعمد ترتكبه الإدارة ويؤدي

المستثمرين والدائنين من خلال معلومات مغلوطة بشكل جوهري ونظراً لأن الاحتيال الإداري يتخذ عادة شكل بيانات مالية مضللة يُشار أحياناً إليه على أنه تقارير مالية احتيالية.

ب. **الاحتيال الوظيفي:** هو استخدام وسائل احتيالية لاختلاس الأموال أو الممتلكات الأخرى من صاحب العمل وعادة ما ينطوي على تحريف من نوع معين مثل استخدام مستندات مزورة، تجاوز السلطة، أو انتهاك سياسات صاحب العمل.

ج. **الفساد الاحتيالي:** هناك ثلاثة أنواع من الفساد الاحتيالي هي:

- تضارب المصالح: وهي ان يمارس المحتال نفوذه لتحقيق مكاسب شخصية تؤثر بشكل ضار على الشركة وقد لا يستفيد

المصطلح عن المال، الإيديولوجيا، الإكراه، والغرور والتي تعتبر دوافع لارتكاب الاحتيال وفي تحليلهم احتفظوا بهيكل مثلث الاحتيال لكنهم استخدموا مثلثاً مشتركاً مشابهاً للاحتيال الماسي. بشكل عام تستمر حالات الاحتيال المعقدة الناشئة وأبحاث الاحتيال الجارية في خلق فرص لتوسيع مثلث الاحتيال نحو هيكل مثلث احتيالي اذ تتمثل الفكرة وراء مثلث الاحتيال في إنشاء تسلسل منهجي ومنطقي بين دوافع الاحتيال الناشئة مع السماح في نفس الوقت بالاعتماد المتبادل بين كل محفز للاحتيال. (Peterson,2015:6)

3. دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المحاسبي والوظيفي

المحاسبة القضائية هي مجال متخصص يجمع بين المحاسبة والتحقيقات والخبرة القانونية وتستخدم تقنيات المحاسبة القضائية لجمع ومراجعة الأدلة المالية والمحاسبية لدعم أو نفي ادعاءات محددة في السياق القضائي. تشمل هذه التقنيات تحليل البيانات المالية، وتتبع التدفقات النقدية، وتقييم الممتلكات، واكتشاف الاحتيال المحاسبي. كما تتضمن مراجعة السجلات والمستندات والمقابلات لتحديد الحقائق وصياغة الاستنتاجات المتعلقة بالنزاع أو التحقيق فضلاً عن ذلك إن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يساعد في توفير أدلة موثوقة وموضوعية للمساعدة في حل القضايا المعقدة وتقديم الدعم للقرارات القضائية. وفيما يلي اهم التقنيات التي تستخدم في المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الاحتيال: (Oyedokun,2016: 9-13) & (Durtschi, et.al,) & ((Oyedokun,2015 :13-14) Mehta & Mathur,2007: 1576- & (2004: 18-19 (1577) & (الجبوري والخالدي , 2012 : 424)

أ. تحديد الحالات الشاذة:

حدد معهد CIMA للمحاسبين الإداريين أداتين رئيسيتين لمحترفي مكافحة الاحتيال (المحاسبين القضائيين) في مكافحة الاحتيال والتي تقوم على التفكير والتصرف بشكل منطقي هما التدريب والخبرة والعقلية اللازمة كذلك اقترح بعض التقنيات المتاحة للمساعدة في تحديد المخالفات التي قد تكون احتيالياً والبحث في الشذوذ لتقرير ما إذا كان ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات هذه التقنيات هي:

- القراءة العامة: من المهم مواكبة اتجاهات وقضايا الاحتيال اذ يمكن أن تكون الصحافة العامة مصدرًا مفيدًا للمعلومات لهذا قانه من المفيد أيضًا الاشتراك في مطبوعة متخصصة في الاحتيال أو شراء كتاب مرجعي جيد الخ.
- تقييم المخاطر: إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال وتصميم اختبارات محددة للكشف عن عمليات الاحتيال المحتملة ومن ثم ايجاد الحلول بشأن المخالفات التي تثير الشك.
- تحليل الأنظمة: من المهم فحص الأنظمة الموجودة وتحديد نقاط الضعف فيها.
- البرمجيات المتخصصة: مثل أدوات التدقيق لتحليل مطابقة البيانات والتي يمكن أن تكون مفيدة للغاية.
- الإبلاغ عن الاستثناءات: يمكن للعديد من الأنظمة إنشاء تقارير تلقائية للنتائج الخارجة عن القاعدة (الاستثناءات) مما يتيح التعرف الفوري عليها حيث من الممكن إرسال بريد

المحاسبية على أن فرصة ارتكاب الاحتيال تكون أكثر ترجيحاً عندما تكون هناك أنظمة رقابية غير فعالة (Ozili,2015: 5) ووفقاً Cressey's يتمتع المحتال دائماً بالمعرفة والفرصة لارتكاب عملية الاحتيال وقد بينت الدراسات البحثية التابعة لـ ACFE بان الموظفين والمديرين دائماً ما ينفذون عند ارتكابهم الاحتيال ولتفسير ذلك يمكن القول ببساطة هو أنهم بحكم خبرتهم الطويلة يمتلكون معرفة جيدة أين توجد نقاط الضعف في الضوابط الداخلية واكتسبوا معرفة كافية بكيفية ارتكاب الجريمة بنجاح. (Singleton,2010: 46)

• التبرير:

وهو العنصر الثالث في مثلث الاحتيال وذلك عندما يكون لدى مرتكبي عمليات الاحتيال بعض الحوافز ويجدون فرصة لارتكاب الاحتيال فسوف يسعون إلى تفسيرات لتبرير أفعالهم وتتضمن بعض التبريرات الادعاء اقترضت المال، سأدفع الثمن، لم يعاني أحد من جراء ذلك، لم أكن أعلم أنها جريمة إلخ (Ozili,2015: 5-6)

ب. نظرية الاحتيال الماسي:

يقدم (Wolf and Hermanson 2004) نظرية الاحتيال الماسي بدلاً من مثلث الاحتيال الذي قدمه Cressey اذ يجادل بأن نظرية الماس تقدم رؤية أفضل للعوامل التي تؤدي إلى الاحتيال وذلك عن طريق إضافة متغير رابع وهو (القدرة) حيث اعتقد بأن العديد من عمليات الاحتيال لم تكن تحدث بدون الشخص المناسب الذي يمتلك القدرات المناسبة لتنفيذ تفاصيل الاحتيال ويمكن تلخيص اهم الأسباب التي تشجع الموظف على ارتكاب الاحتيال بما يلي:(Gbegi & Adebisi,2014:245)

- يمتلك منصب أو وظيفة موثوقة داخل الوحدة الاقتصادية.
- القدرة على فهم واستغلال أنظمة المحاسبة وضعف الرقابة الداخلية.
- الثقة في أنه لن يتم اكتشافه أو إذا تم اكتشافه فسوف يخرج منها بسهولة.
- القدرة للتعامل مع الضغط الناتج عندما يرتكب أفعالاً سيئة.

ج. نظرية الجريمة:

بحث (Rezaee 2005) في العوامل التي قد تزيد من احتمالية ارتكاب الاحتيال من خلال تسمية الاحتيال بمفهوم اطلق عليه CRIME (الجريمة) اذ يشير C إلى Cooking the books (طبخة الكتب) ، R إلى Recipes (الوصفات لأعداد الطبخة)، I Incentives (الحوافز) ، Monitoring M (المراقبة أو عدم وجودها)، E End Results (النتائج النهائية). واستنتج Rezaee بناءً على تحليله الخاص بالجريمة أن الاحتيال في البيانات المالية يمثل تهديدًا خطيرًا لثقة المستثمرين في المعلومات المالية. كذلك في الأونة الأخيرة قام (Kranacher et al (2010 بصياغة مفهوم الخاص لشرح دوافع الاحتيال أطلقوا عليه MICE ووفقاً لهم يعبر هذا

2 طبخة الكتب هو مصطلح عام لاستخدام الحيل المحاسبية لجعل النتائج المالية للشركة تبدو أفضل مما هي عليه بالفعل. عادة ما ينطوي طهي الكتب على التلاعب بالبيانات المالية لتضخيم إيرادات الشركة وتقليل نفقاتها من أجل زيادة أرباحها.

د. قانون بنفورد:

ينص هذا القانون على أن العديد من أنواع مجموعات الأرقام يجب أن تتبع توزيعًا لوغاريتميًا يُعرف باسم توزيع بنفورد ووفقًا Coleman افترض فرانك بنفورد (الفيزيائي في شركة جنرال إلكتريك في ثلاثينيات القرن الماضي) التوزيع الذي يحمل اسمه الآن بعد أن لاحظ أن الصفحات الأولى من كتب اللوغاريتم كانت أكثر تأكلًا من الصفحات اللاحقة (كان هذا قبل زمن الآلات الحاسبة الإلكترونية) وبسبب إلهامه قام بالتحقيق في أكثر من 20000 رقم تم انتقاؤها من مصادر مختلفة وحدد التوزيع في مقالة بحثية نُشرت في عام 1938 حيث وجد أن حوالي 30٪ من الأرقام التي تم فحصها بالرقم ب دأت 1 و 18٪ بالرقم 2 وهكذا. يمكن استخدام قانون بنفورد لاكتشاف الشذوذ في البيانات سواء من الأخطاء الكتابية أو الصدفة العشوائية أو التلاعب المباشر عندما لا تفعل ذلك مجموعة من الأرقام التي يُتوقع أن تتوافق مع التوزيع فقد يكون ذلك علامة على وجود خطأ ما في البيانات.

هـ. تحليل النسب:

يعد استخدام تحليل نسبة التشغيل أحد أكثر الطرق موثوقة للكشف عن الاحتيال في البيانات المالية إذ انه من المرجح أن تكتشف هذه النسب الاحتيال عندما يؤثر على البسط والمقام بنسبة تختلف عن النسبة العادية (المحددة بشكل صحيح) على سبيل المثال إذا تم المبالغة في القيمة الدفترية للاستثمارات الجارية نتيجة لتسجيل مكاسب احتيالية فيما يتعلق بزيادات غير موجودة في القيمة العادلة فإن النسبة الحالية للوحدة الاقتصادية (الأصول المتداولة مقسومة على الخصوم المتداولة) سوف تتضخم بشكل مصطنع.

في دراسة (Pinkasovitch 2016) رأى أن تحليل النسب المقارن يسمح أيضًا للمحللين والمراجعين باكتشاف التناقضات في البيانات المالية للشركة إذ يمكن تحديد المعلومات المتعلقة بمبيعات اليوم في المستحقات ومضاعفات الرافعة المالية وغيرها من المقاييس الحيوية وتحليلها بحثًا عن التناقضات.

و. مطابقة البيانات:

هي مهمة البحث عن السجلات التي تشير إلى نفس الكيان وعادة ما تأتي هذه السجلات من مجموعات بيانات متعددة وليس لها معرفات كيانات مشتركة ولكن يمكن أيضًا استخدام تقنيات مطابقة البيانات لاكتشاف السجلات المكررة داخل قاعدة بيانات واحدة. من خلال ذلك يتضح لنا أن التحقيق في المحاسبة القضائية يجمع بين مختلف المهارات والأدوات والتقنيات المتاحة من أجل ضمان الأدلة المقبولة في قانون المحاكم إذ يجب أن يكون المدققين والمحققين القانونيين مجهزين جيدًا بتقنيات المحاسبة القضائية في عمليات التدقيق والتحقيق من أجل تقليل تعرضهم لمخاطر التحقيقات الجنائية.

ز. نظرية عامل الحجم النسبي (RSF):

تسلط الضوء على جميع التقلبات غير العادية والتي قد تكون ناتجة عن الاحتيال أو الأخطاء الحقيقية إذ يتم قياس عامل الحجم النسبي كنسبة من أكبر رقم إلى ثاني أكبر رقم من المجموعة المحددة فمن الناحية العملية توجد حدود معينة لكل كيان مثل البائع والعميل والموظف الخ إذ يمكن تحديد هذه

إلكتروني أو تنبيه نصي مباشرة إلى المدير عند تحديد تلك الاستثناءات.

ب. التدقيق ومراجعة المستندات بمساعدة الكمبيوتر (CAR):

ان استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكمبيوتر هو ممارسة جمع البيانات الرقمية وتحليلها وإعداد التقارير عنها بطريقة مقبولة قانونًا إذ يمكن استخدامها في الكشف عن الجريمة والوقاية منها وفي أي نزاع يتم فيه تخزين الأدلة رقميًا ويمكن تقسيم عملية فحص المحاسبة القضائية المحوسبة لست مراحل:

- الاستعداد: يتطلب من المحاسب القضائي الاستعداد والتدريب والتحقق من برمجياتهم ومعداتهم والإلمام بالتشريعات والتعامل مع المشكلات غير المتوقعة.
- التقييم: تتضمن مرحلة التقييم استلام التعليمات وتوضيح فيما إذا كانت تلك التعليمات غير واضحة وتحليل المخاطر وتخصيص الأدوار والموارد.
- التجميع: تتضمن مرحلة التجميع وضع العلامات وتغليف المواد الإثباتية من الموقع لإغلاقها في أكياس مرقمة مثبتة حيث يجب النظر في نقل المواد بشكل آمن إلى مختبر الفحص.
- التحليل: يعتمد على تفاصيل كل وظيفة عادةً ما يقدم الفاحص ملاحظات إلى العميل أثناء التحليل ومن هذا الحوار قد يتخذ التحليل مسارًا مختلفًا أو يتم تضييقه في مناطق محددة.
- العرض التقديمي: تتضمن هذه المرحلة عادةً قيام الفاحص بإعداد تقرير منظم عن النتائج التي توصل إليها مع تناول النقاط الواردة في التعليمات الأولية جنبًا إلى جنب مع أي تعليمات لاحقة كما ستعطي أي معلومات أخرى يراها الفاحص ذات صلة بالتحقيق.
- المراجعة: يمكن أن تكون مراجعة الفحص بسيطة وسريعة ويمكن أن تبدأ في أي من المراحل أعلاه.

ج. تقنية التنقيب عن البيانات:

وهي عملية استخراج المعلومات من البيانات لغرض اكتشاف العلاقات والأنماط غير المعروفة مسبقًا وتساعد هذه التقنية في اكتشاف الاحتيال عن طريق الكشف عن أنماط السلوك التي تعتبر مؤشر عن النشاط الاحتيالي إذ تعتمد على التنقيب في كمية كبيرة من البيانات لغرض البحث عن أي نمط او معلومة غير متوقعة علما ان هذه التقنية يتم تنفيذها بواسطة برامج كمبيوتر مخصصة لهذا الغرض وتتضمن هذه التقنية ثلاثة أنشطة هي:

- الاستكشاف: يتضمن الكشف عن الأنماط الموجودة في البيانات مثل الاتجاهات أو التباينات من غير وجود أي افتراض سابق حول ماهية النمط الذي سيكتشف أي دون علم مسبق بالاحتيال ويمثل الارتباط وجود علاقة بين المتغيرات بمعنى ان حدوث أي متغير سيؤدي الى حدوث الاخر.
- نماذج التنبؤ: تستخدم الأنماط التي تم اكتشافها لتقدير الناتج الذي يجب الحصول عليه من القيم الجديدة.
- تحليل التباين: يتم استخراج التباين عن طريق تحديد القاعدة في بادئ الامر ومن ثم تشخيص البنود التي تحيد عنها والتي تعتبر بمثابة الشواذ ولا بد من التحري عنها.

للقوف على اهمية وجدوى توظيف تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المحاسبي وتحديد اهم المجالات التي يمكن الاستفادة منها لحل مشاكل وضعف نظم الرقابة والتدقيق في الوحدات الحكومية وتم صياغة محاور واسئلة استمارة الاستبانة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة مثل دراسة (Gbegi & Chukwunedu & Okoye,2011) ودراسة (Adebisi, 2014) وغيرها من الدراسات ذات العلاقة فضلا عن ذلك فقد تم عرض ومناقشة استمارة الاستبانة بشكلها الاولي على عينة من الاساتذة اصحاب الاختصاص في مجال المحاسبة والاحصاء للتحكيم والتأكد من سلامتها ومدى ملائمة فقراتها لموضوع البحث الحالي وتم صياغة استمارة الاستبانة في محورين رئيسيين بالتوافق مع فرضية والاهداف الرئيسية المراد تحقيقها في هذا البحث ويتناول المحور الاول منها اهم الاجراءات والمجالات التي تغطيها تقنيات المحاسبة القضائية عن طريق (12) سؤال. اما المحور الثاني فيتناول الاساليب الاحتيالية في الوحدات الحكومية واجراءات الحد منها عن طريق (12) سؤال. وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مقدار الاوزان النسبية لدرجة موافقة عينة البحث على كل فقرة من فقرات استمارة الاستبانة وتحليلها عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS.26) .

2. خصائص عينة البحث

تم توزيع (55) استمارة استبانة بشكل مباشر على عينة عشوائية لمجتمع البحث لغرض الحصول على الاجوبة الخاصة بالموضوع. وتم استرداد (50) استمارة من الاستثمارات التي وزعت لهذا الغرض وتعذر استرجاع (5) استثمارات منها. ويستعرض الجدول (2) افراد عينة البحث مصنفة حسب التحصيل الدراسي ومكان العمل والتخصص في الشهادة والعنوان الوظيفي وسنوات الخدمة وكما مبين ادناه.

جدول (2) تصنيف عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	البيان	ت	
18 %	9	دكتوراه أو ما يعادلها	1	التحصيل الدراسي
16%	8	ماجستير أو ما يعادلها	2	
50%	25	بكالوريوس	3	
16 %	8	الدبلوم	4	
100 %	50	المجموع		
58 %	29	قسم الحسابات	1	مكان العمل
28 %	14	قسم التدقيق الداخلي	2	
2 %	1	مكتب حسابات	3	
12 %	6	أعضاء الهيئة التدريسية	4	
100 %	50	المجموع		

الحدود أو تحليلها من البيانات المتاحة وفي حالة وجود حالة شاذة أو خارج النطاق الطبيعي فسوف يتطلب اجراء المزيد من التحقيق وهنا يأتي دور هذه التقنية عندما يتم الاشتباه في وجود أخطاء أو احتيال في السجلات التي تقع خارج النطاق المحدد.

من خلال ما تقدم نستطيع القول بان تقنيات المحاسبة القضائية تلعب دورًا حيويًا في كشف الفساد المالي والاحتيال فمن خلال تطبيق هذه التقنيات، يمكن للمحاسبين القضائيين القيام بتحليل البيانات المالية وتتبع التدفقات النقدية بشكل متعمق لاكتشاف أي تلاعب أو تحريفات في السجلات والحسابات كذلك فحص المستندات والسجلات بدقة للتحقق من صحة المعاملات والإجراءات المالية، وتحديد أي ممارسات شاذة أو مشبوهة فضلاً عن إجراء مقابلات موجهة مع الأطراف ذات الصلة للحصول على معلومات إضافية وتفاصيل حول الأنشطة المالية المشبوهة واستخدام تقنيات التنقيب في البيانات والتحليلات المتقدمة لكشف أنماط واتجاهات غير طبيعية قد تشير إلى وجود فساد مالي واخيرا توثيق الأدلة المالية والمحاسبية بشكل منظم وموثق لتقديمها كدليل قوي في الإجراءات القضائية.

بهذه الطرق، تساعد تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن أي ممارسات فاسدة أو احتيالية وتوفير الأدلة اللازمة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

الجانب العملي

1. مجتمع البحث وخطوات اعداد استمارة الاستبانة

اعتمد البحث الحالي في الجانب التطبيقي منه على جمع وتحليل بيانات الاستقصاء لآراء عينة من الموظفين والأكاديميين ذوي الاختصاص في عينة من وحدات القطاع الحكومي العاملة في محافظة النجف الاشرف (مديرية تربية النجف الاشرف , دائرة صحة النجف الاشرف , ديوان محافظة النجف الاشرف)

70 %	35	محاسبة	1	التخصص في الشهادة
10 %	5	إدارة أعمال	2	
6 %	3	مالية ومصرفية	3	
2 %	1	اقتصاد	4	
12 %	6	تخصص آخر	5	
100 %	50	المجموع		
12 %	6	معاون محاسب	1	العنوان الوظيفي
14 %	7	محاسب	2	
12 %	6	محاسب اقدم	3	
32 %	16	معاون مدير حسابات	4	
12 %	6	مدير حسابات	5	
18 %	9	اخرى	6	
100 %	50	المجموع		
12 %	6	اقل من 5 سنوات	1	سنوات الخدمة
26 %	13	من 5 - 10 سنة	2	
32 %	16	من 11 - 15 سنة	3	
18 %	9	من 16 - 20 سنة	4	
8 %	4	من 21 - 25	5	
4 %	2	اكثر من 25	6	
100 %	50	المجموع		

المصدر (اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبانة)

حساب معامل الصدق Validity عن طريق حساب جذر معامل الثبات اذا ان قيمة معامل الفا هي 0.821 وتعتبر قيمة جيدا جدا ذلك يعني ان المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال 0.821 إذا تم إعادة تطبيقه على نفس العينة ولجميع الأسئلة. وقد تم إعطاء ترميز رقمي لكل إجابة لغرض حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل سؤال من اجل معرفة اتجاه الإجابة. وبلغ قياس ثبات تفعيل تقنيات المحاسبة الفضائية ما نسبته (80) درجة وهي نسبة معقولة يمكن الاعتماد عليها كمعامل للثبات

4. مناقشة النتائج واختبار فرضية البحث

في هذا الجزء سيتم مناقشة نتائج التحليل الاحصائي لمحوري الاستبانة لغرض بيان الية توظيف تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المحاسبي وذلك عن طريق معرفة مستوى ودرجة الاستجابة لكل فئة من الفئات المختارة للعينة من اجل معرفة وتحديد نسبة تأثير او عدمه لكل من المحاور وال فقرات الخاصة بالاستبانة اذ يتم استخراج الوسط

نلاحظ من تصنيف افراد العينة في الجدول (2) بانه تم مراعاة العدالة والموضوعية في توزيع استمارات الاستبانة على افراد العينة بشكل حيادي لتحقيق الغاية العلمية المرجوة من الموضوع محل البحث.

3. اختبار درجة الثبات وصدق الاستبانة

الثبات هو استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه بمعنى ان يعطي نفس النتائج باحتمال يساوي قيمة المعامل اذا اعيد تطبيقه خلال نفس الظروف كما يقيس درجة المصدقية للبيانات عن طريق عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. وتم استخدام معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبانة. ويعبر معامل الفا معامل كرونباخ عن قدرة الاداة المستخدمة في البحث العلمي على المتغير المراد قياسه، ويأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فاذا كانت قيمة الفا مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني بأن الثبات تام، أما إذا كانت مساوية للصفر فلا يوجد أي ثبات للاستبانة. اما صدق الاستبانة فيقصد به ان المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويتم

الحسابي المرجح والانحراف المعياري لكل سؤال ومن ثم إيجاد الاتجاه العام حسب قيم المتوسط المرجح.
جدول (3) الميزان التقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة
عدم الموافقة بشدة	من 1 الى 1,80	لا أتفق تماما
عدم الموافقة	من 1,81 الى 2,60	لا اتفق
محايد	من 2,61 الى 3,40	محايد
موافق	من 3,41 الى 4,20	اتفق
موافق بشدة	اكبر من 4,20	اتفق تماما

5. تحليل وتفسير فقرات المحور الاول حول اهم الاجراءات والمجالات التي تغطيها تقنيات المحاسبة القضائية يبين الجدول (4) تحليل الإجابات الخاصة بأراء عينة البحث والمتمثلة بالمحور الاول للاستمارة (اهم الاجراءات والمجالات التي تغطيها تقنيات المحاسبة القضائية) وقد أظهرت النتائج اتفاق معظم افراد العينة ، اذ بلغ اجمالي الوسط الحسابي للإجابات (4,2) والانحراف المعياري (0,179) وهذا يمثل نسبة اتفاق جيدة للفقرات الخاصة بالمحور الأول و احتلت الفقرة (4) المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأهمية النسبية لبقية الفقرات، اذ اتفقت اجابات اكثر اراء افراد العينة فيها على ان ادخال الوسائل الحديثة في إجراءات المحاسبة القضائية له دور كبير في الحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي وبمتوسط حسابي (4,54) وانحراف معياري (0,705) بينما جاءت الفقرة (8) بالمرتبة الأخيرة من حيث ترتيب الأهمية النسبية والاتفاق على ان الحاجة إلى تقنيات المحاسبة القضائية تُعزى إلى حقيقة مفادها أن نظام التدقيق في الوحدة الاقتصادية قد فشل في اكتشاف الأخطاء في النظام الإداري والمالي بوسط حسابي بلغ (3,88) وانحراف معياري بلغ (0,848)

جدول (4) اجابات افراد العينة حول اهم الاجراءات والمجالات التي تغطيها تقنيات المحاسبة القضائية

الاجاه العام	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس الخماسي لمستوى إجابات إجمالي العينة					العبارات	ت
				لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما		
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
اتفق تماما	3	0,776	4,36	1	1	0	25	23	المحاسبة القضائية تتطلب استخدام مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق للمساعدة في الأمور المالية والقانونية	1
				%2	2	0	50	46		
اتفق	8	0,707	4,1	1	%0	4	33	12	تساهم استراتيجيات المحاسبة القضائية المتمثلة بالتحقيق الجنائي والتدقيق الجنائي في حل مزاем الأنشطة الاحتيالية	2
				%2	%0	%8	66	%24		
اتفق تماما	2	0,638	4,4	0	0	4	22	24	تساعد إجراءات المحاسبة القضائية في الكشف عن الاحتيال المحاسبي والتشغيلي والأصول المخفية	3
				%0	%0	%8	%44	%48		
اتفق تماما	1	0,705	4,54	1	0	0	19	30	ادخال الوسائل الحديثة في إجراءات المحاسبة القضائية له دور كبير في الحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي	4
				%2	%0	%0	%38	%60		
اتفق	6	0,873	4,18	1	1	6	22	20	المحاسبة القضائية تتطلب معرفة واسعة ومتعددة التخصصات مثل المعرفة بأخلاقيات العمل والأنشطة التجارية والسلوك البشري والنظام القانوني	5
				%2	%2	%12	%44	%40		
اتفق	5	0,699	4,2	1	0	2	32	15	تقنيات المحاسبة القضائية تساهم في الحد من الإفصاح المالي الاحتيالي ، وفهم العناصر القانونية للاحتيال والجرانم المالية الأخرى	6
				%2	%0	%4	%64	%30		

7	تقنيات المحاسبة القضائية تتطلب تطبيق المهارات التحقيقية والتحليلية لحل المشاكل المالية بطريقة تلبى المعايير المطلوبة من قبل المحاكم	13	28	8	0	1	4,04	0,781	10	اتفق
		%26	%56	%16	%0	%2				
8	إن الحاجة إلى تقنيات المحاسبة القضائية تُعزى إلى حقيقة مفادها أن نظام التدقيق في الوحدة الاقتصادية قد فشل في اكتشاف الأخطاء في النظام الإداري والمالي	11	25	12	1	1	3,88	0,848	12	اتفق
		%22	%50	%24	%2	%2				
9	تساهم تقنيات المحاسبة القضائية في تحسين ودعم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي وتؤكد استقلال المدقق الخارجي	11	31	7	0	1	4,02	0,742	11	اتفق
		%22	%62	%14	%0	%2				
10	إن إدخال تقنيات المحاسبة القضائية في عملية التدقيق يساهم في تعزيز فرص اكتشاف الاحتيال المحاسبي	16	28	5	0	1	4,16	0,765	7	اتفق
		%32	%56	%10	%0	%2				
11	إن استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في عملية التدقيق له تأثير واضح في زيادة قدرة المدقق في سد فجوة التوقعات	11	34	3	1	1	4,06	0,739	9	اتفق
		%22	%68	%6	%2	%2				
12	هناك حاجة للمحاسبين القضائيين ذوي المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وذلك بسبب ازدياد الأدوات القائمة على التكنولوجيا في ارتكاب الاحتيال	24	21	3	1	1	4,32	0,843	4	اتفق تماماً
		%48	%42	%6	%2	%2				
اجمالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري							4,2	0,179		

المصدر (اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبانة)

الفقرات، إذ اتفقت اجابيات اكثر اراء افراد العينة فيها على ان التقلبات السياسية والاقتصادية المتدهورة الحاصلة في العراق لها اثر كبير في ارتكاب جرائم الاحتيال وبمتوسط حسابي (4,52) وانحراف معياري (0,908) بينما جاءت الفقرة (4) بالمرتبة الأخيرة من حيث ترتيب الأهمية النسبية والاتفاق على ان الضغط والتوتر الذي يواجه الموظفين سواء من العوامل الخارجية او الداخلية يساهم في ارتكاب عمليات الاحتيال بوسط حسابي بلغ (3,56) وانحراف معياري بلغ (1,072) .

❖ تحليل وتفسير فقرات المحور الثاني الاساليب الاحتمالية في الوحدات الحكومية وإجراءات الحد منها
يبين الجدول (5) تحليل الإجابات الخاصة بأراء عينة البحث والمتمثلة بالمحور الثاني للاستمارة (الاساليب الاحتمالية في الوحدات الحكومية وإجراءات الحد منها) وقد أظهرت النتائج اتفاق معظم افراد العينة , إذ بلغ اجمالي الوسط الحسابي للإجابات (4,2) والانحراف المعياري (0,359) وهذا يمثل نسبة اتفاق جيدة للفقرات الخاصة بالمحور الثاني و احتلت الفقرة (6) المرتبة الاولى من حيث ترتيب الأهمية النسبية لبقية

جدول (5) اجابيات افراد العينة حول الاساليب الاحتمالية في الوحدات الحكومية وإجراءات الحد منها

ت	العبارات	المقياس الخماسي لمستوى إجابات إجمالي العينة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الاتجاه العام
		اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً				
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1	إن الاحتيال المحاسبي يمكن ارتكابه في أي حالة إدخال او معالجة أو إخراج) إلا أنه تعتبر عمليات الاحتيال في الإدخال (إدخال بيانات كاذبة أو احتمالية) هي الأكثر شيوعاً	16	26	6	2	0	4,12	0,773	9	اتفق
		%32	%52	%12	%4	%0				
2	إن أكثر عمليات الاحتيال الداخلي ترتكب بواسطة موظفي الإدارة العليا والمتوسطة	13	14	14	9	0	3,62	1,066	10	اتفق
		%26	%28	%28	%18	%0				
3	إن الفرصة (أحد عناصر مثلث الاحتيال) أكثر	6	29	7	5	3	3,6	1,030	11	اتفق

				6%	10%	14%	58%	12%	عنصر يساهم في ارتكاب النشاط الاحتيالي من قبل الموظفين
اتفق	12	1,072	3,56	4	2	14	22	8	ان الضغط والتوتر الذي يواجه الموظفين سواء من العوامل الخارجية او الداخلية يساهم في ارتكاب عمليات الاحتيال
				8%	4%	28%	44%	16%	
اتفق تماما	6	0,641	4,42	0	0	4	21	25	ضعف نظام التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة الخارجية له اثر كبير في ارتكاب جرائم الاحتيال في الوحدات الحكومية
				0%	0%	8%	42%	50%	
اتفق تماما	1	0,908	4,52	2	0	2	12	34	التقلبات السياسية والاقتصادية المتدهورة الحاصلة في العراق لها اثر كبير في ارتكاب جرائم الاحتيال
				4%	0%	4%	24%	68%	
اتفق تماما	7	0,819	4,32	0	2	5	18	25	ان الكشف عن عمليات الاحتيال وتفاديها هي مسؤولية الجميع كونها تؤثر على سمعة الوحدة الاقتصادية
				0%	4%	10%	36%	50%	
اتفق تماما	3	0,578	4,46	0	0	2	23	25	ضرورة ان تتخذ الوحدة الاقتصادية خطوات استباقية نحو فهم الاحتيال من خلال كشف النقاط الخفية للاحتيال واتخاذ الإجراءات اللازمة لردعها
				0%	0%	4%	46%	50%	
اتفق تماما	2	0,677	4,48	0	0	5	16	29	تساعد برامج التوعية ونشر ثقافة عدم التهاون مع مخاطر الاحتيال في جميع أجزاء الوحدة الاقتصادية على فهم ان الاحتيال هو مشكلة الجميع
				0%	0%	10%	32%	58%	
اتفق	8	0,614	4,3	0	0	4	27	19	من اكثر الإجراءات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية للحد من الفرص المتزايدة للاحتيال هي وضع ضوابط صارمة عن طريق تدابير تشمل فصل السلطات والقواعد السلوكية واجراء عملية تقييم للمخاطر
				0%	0%	8%	54%	38%	
اتفق تماما	4	0,643	4,44	0	0	4	20	26	من الخطوات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية للتخفيف من الضغوط هي تعزيز البيئة الإيجابية من خلال التدريب والتطوير ودعم سياسة الباب المفتوح من خلال فهم سلوك الموظفين
				0%	0%	8%	40%	52%	
اتفق تماما	5	0,674	4,44	0	0	5	18	27	هناك حاجة الى ابتكار أساليب جديدة واكثر فاعلية للحد من مخاطر الاحتيال في ظل بيئة الاعمال المتغيرة والتطور التكنولوجي
				0%	0%	10%	36%	54%	
		0,359	4,2	اجمالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري					

المصدر (اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبانة)

6. اختبار نتائج متغيرات البحث والفرضيات
 أ. تحليل الارتباط
 الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والاحتيال المحاسبي".
 الفرضية الثانية: اعلاه يستعين الباحث بالبرنامج الاحصائي (26SPSS) ويستخدم اختبار (Pearson Correlation) لتحليل الارتباط
 الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والاحتيال المحاسبي".
 الفرضية الثانية: اعلاه يستعين الباحث بالبرنامج الاحصائي (26SPSS) ويستخدم اختبار (Pearson Correlation) لتحليل الارتباط
 الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والاحتيال المحاسبي".
 الفرضية الثانية: اعلاه يستعين الباحث بالبرنامج الاحصائي (26SPSS) ويستخدم اختبار (Pearson Correlation) لتحليل الارتباط
 تظهر النتائج الاتية: -

Correlations

	المحاسبة القضائية	الاحتيال المحاسبي
Pearson Correlation	1	-.595*
Sig. (2-tailed)		.041
N	50	50

Correlations

	المحاسبة القضائية	الاحتيال المحاسبي
Pearson Correlation	1	-.595*
Sig. (2-tailed)		.041
N	50	50

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ب. تحليل الانحدار
الفرضية الثانية: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المحاسبي"
لاختبار الفرضية اعلاه يستعين الباحث بالبرنامج الاحصائي (SPSS.26) ويستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بأثر المتغير المستقل (تقنيات المحاسبة القضائية) في المتغير التابع (الاحتيال المحاسبي). الجدول ادناه يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط مع تفسير اهم النتائج.

نتائج الاختبار لمعامل (Pearson Correlation) تظهر وجود علاقة عكسية بين تقنيات المحاسبة القضائية والاحتيال المحاسبي بمعامل ارتباط بلغ (-0.595) وبدلالة معنوية بلغت (0.041) اقل من (0.05). لذا يتم قبول فرضية البحث الاولى التي تنص على انه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية وعمليات الاحتيال المحاسبي". مع كل ارتفاع في تنفيذ تقنيات المحاسبة القضائية يتخفف مستوى الاحتيال المحاسبي.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.595 ^a	.354	.289	.31620
a. Predictors: (Constant), المحاسبة القضائية				

الجدول اعلاه يبين قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (تقنيات المحاسبة القضائية) والمتغير التابع (الاحتيال المحاسبي) والبالغ (59.5%) وهي قيمة جيدة توضح قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ كما يوضح الجدول فان (R Square) تساوي (0.354) اي ان المتغير المستقل يفسر (35.4%) من التباين او المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع (الاحتيال المحاسبي) وان النسبة المتبقية تعود لأسباب اخرى منها الخطأ العشوائي.

الجدول اعلاه يبين قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (تقنيات المحاسبة القضائية) والمتغير التابع (الاحتيال المحاسبي) والبالغ (59.5%) وهي قيمة جيدة توضح قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ كما يوضح

ANOVA ^b					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.548	1	.548	5.478	.041 ^a
Residual	1.000	48	.100		
Total	1.548	49			

a. Predictors: (Constant), المحاسبة القضائية

b. Dependent Variable: الاحتيال المحاسبي

كما ان الجدول اعلاه يؤكد على ان الانحدار له دلالة احصائية حيث بلغت (F) المحسوبة (5.478) وهي أكبر من الجدولية التي تبلغ (4.96) وبمستوى معنوية بلغت (0.410)

كما ان الجدول اعلاه يؤكد على ان الانحدار له دلالة احصائية حيث بلغت (F) المحسوبة (5.478) وهي أكبر من الجدولية التي تبلغ (4.96) وبمستوى معنوية بلغت (0.410)

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.180	2.134	4.302	.002
	المحاسبة القضائية	-1.191	.509	-.595	.041

a. Dependent Variable: الاحتيال المحاسبي

- 1- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة حول قضايا الفساد والغش لا سيما تفعيل دور تقنيات المحاسبة القضائية عن طريق تأسيس هيئة مهنية مستقلة تهتم بالمحاسبة القضائية على غرار تلك الدول.
- 2- ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للتأكد من أن جميع التقنيات والإجراءات المستخدمة تتوافق مع المعايير القانونية والأخلاقية المعترف بها دوليًا.
- 3- ضرورة التنسيق بين إجراءات المحاسبة القضائية والقضاء من أجل تحقيق اليه فعالة تعمل على الحد من مخاطر الاحتيال.
- 4- ضرورة ان تقوم الوحدات الحكومية بأجراء تقييمات دورية لمخاطر الاحتيال فضلا عن تبني ثقافة مؤسسية تكون أكثر مرونة وتماسكا لمواجهة مخاطر الاحتيال.
- 5- ضرورة اتخاذ الوحدات الحكومية الإجراءات الاستباقية لمواجهة مخاطر الاحتيال من اجل تعزيز فعالية خطوط الدفاع وبناء أسس قوية للحد منه وردعه.
- 6- ضرورة الاعتماد على الأدوات والمهارات الفنية التي تساعد في استقصاء وتحليل الأدلة المالية والمحاسبية ومن بين هذه التقنيات تحليل الحسابات المالية بدقة والتدقيق المحاسبي الرقمي والتحقق من صحة السجلات المحاسبية وتتبع الأموال والتحقق في عمليات الغش المالي.

المصادر

- الجبوري، نصيف جاسم والخالدي، صلاح هادي محمد (2012) استعمال قانون بنفورد في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 العدد 68 .
- الجواوي، طلال محمد علي والزرقي، محمد محيسن عبد الرضا (2018)، أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر العدد 42 الفصل الاول.
- الجناحي، احمد جواد هادي والبلداوي، علاء عبد الكريم هادي (2018)، تأثير مهارات كشف الاحتيال في تسوية المطالبات التعويضية لمحظة تأمين الحريق والحوادث (دراسة تطبيقية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الثالث عشر - العدد 43 - الفصل الثاني

كما ان الجدول اعلاه يوضح أن المتغير المستقل (تقنيات المحاسبة القضائية) لها اثر في المتغير التابع (الاحتيال المحاسبي). تقنيات المحاسبة القضائية لها اثر سلبي بمعامل انحدار بلغ (-1.191) وبمستوى معنوية بلغت (0.041) اقل من (0.05)؛ ما يعني ان اي ارتفاع في مستوى تقنيات المحاسبة القضائية بمقدار درجة واحدة يقابله انخفاض في عمليات الاحتيال المحاسبي بمقدار (-1.191).

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات:

- 1- المحاسبة القضائية أكثر استباقية من المراجعة التقليدية في عملية فحص السجلات المحاسبية كونها لا تفترض نزاهة الإدارة في كافة الظروف مما يجعلها أقرب الى اكتشاف الاحتيال.
- 2- تعمل تقنيات المحاسبة القضائية على تحليل السجلات المالية والمحاسبية لكشف أي نوع من أنواع الغش أو الاحتيال. هذا يساهم في حماية الوحدات الحكومية والأفراد من التعرض للخسائر المالية.
- 3- ان دراسة وتحليل التقنيات الحديثة في المحاسبة القضائية يساهم في تحسين العمليات المحاسبية داخل الوحدات الحكومية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتقليل الفجوات والأخطاء.
- 4- تمثل تقنيات المحاسبة القضائية جزءًا هامًا من مجال القانون المالي ويساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في النظم المالية والمحاسبية مما يؤدي إلى بناء بيئة أعمال أكثر امتثالاً وأمانًا.
- 5- وجود علاقة عكسية بين متغيرات تقنيات المحاسبة القضائية والاحتيال المحاسبي بمعامل ارتباط بلغ (-0.595) وبدلالة معنوية بلغت (0.041) اقل من (0.05)
- 6- يوجد تأثير سلبي لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المحاسبي بمعامل انحدار بلغ (-1.191) وبمستوى معنوية بلغت (0.041) اقل من (0.05) ما يعني ان اي ارتفاع في مستوى تقنيات المحاسبة القضائية بمقدار درجة واحدة يقابله انخفاض في عمليات الاحتيال المحاسبي بمقدار (-1.191).

❖ التوصيات:

- Okoye, E. I. (2009). Forensic Accounting in Developing Economies Problems and Prospects. University Advanced Research Journal, (1).
- Okoye, E. I., & Nditliw, A. (2009, November). The role of forensic accounting in fraud investigation and litigation support. In The Nigerian Academic Forum (Vol. 17, No. 1).
- Oyedokun, G. (2015). Forensic Investigation and Forensic Audit Methodology in a Computerized Work Environment. Available at SSRN 2593263.
- Oyedokun, G. (2016). Forensic Accounting Investigation Techniques: Any Rationalization? Available at SSRN 2910318.
- Ozili, P. K. (2015). Forensic Accounting and Fraud: A Review of Literature and Policy Implications. International Journal of Accounting and Economics Studies, 3(1), 63-68.
- Singleton, T. W. (2010). Fraud auditing and forensic accounting (Vol. 11). John Wiley & Sons.
- Singleton, T. W., & Singleton, A. J. (2006). Fraud auditing and forensic accounting (3rd ed.). New York: John Wiley & Sons.
- Tiscini, R., & Di Donato, F. (2006). The relation between accounting frauds and corporate governance systems: an analysis of recent scandals. Available at SSRN 1086624.
- الخالدي، ناهض نمر محمد (2014)، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من اثارها على القوائم المالية (دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس.
- داود، اخلاص عبد علي ومحمود، بكر إبراهيم (2014)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد التاسع – العدد 28 – الفصل الثالث.
- BCBS), Basel Committee on Hopwood, W. S., Leiner, J. J., & Young, G. R. 2008. Forensic Accounting New York: McGraw- Hill/Irwin.
- Chukwunedu, O. S., & Okoye, E. I. (2011). Forensic Accounting and Audit Expectation Gap-The Perception of Accounting Academics. Available at SSRN 1920865.
- Durtschi, C., Hillison, W., & Pacini, C. (2004). The effective use of Benford's law to assist in detecting fraud in accounting data. Journal of forensic accounting, 5(1), 17-34.
- Gbegi, D. O., & Adebisi, J. F. (2014). Forensic accounting skills and techniques in fraud investigation in the Nigerian public sector. Mediterranean Journal of Social
- Huber, W. D., & DiGabriele, J. A. (2015). Topics and methods in forensic accounting research. Accounting Research Journal.
- IAASB. (2010). International Standard on Auditing 240: The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements. New York: IFAC.
- Kasum, A. (2009, June). The relevance of forensic accounting to financial crimes in private and public sectors of third world economies: A study from Nigeria. In Proceedings of The 1st International Conference on Governance Fraud Ethics and Social Responsibility.
- Louwers, T. J., Ramsay R. J., Sinason, D. H., Strawser, J. R., & Thibodeau, J. C. (2015). Auditing & assurance services. McGraw-Hill Education.
- Mehta, G. S., & Mathur, T. (2007). Preventing Financial Fraud Through Forensic Accounting'. CHARTERED ACCOUNTANT-NEW DELHI-, 55(10), 1575.